فلم فلم اوجب علهم فيبقى الندب واجيب بان الدال على الوجوب
من حيث عنده تاويل الماهو صيغة افعل كقوله تعالى لينفق
ذو سعة من سعته واما مادة امر فالدال على وجوبه والدال
على الندب بالقرينة فاحتاج الشيخ رحمه الله الى التاويل ع ش اطف
وذكرهما مرة وفي رواية ذكرهما مرتين لعرضتهما عليهم اهـ
قارع ش فان قلت هو صلى الله عليه وسلم ليس له الاستقلال
بالفرض وانما سبيله ما امر بتبليغه من الاحكام عن الله تعالى
قلنا اجيب بانه يحتمل انه فوض اليه ذلك بان خيره الله بين
ان يامرهم امر ايجاب او امر ندب فاختار الاول لهم وكان
صلى الله عليه وسلم رؤفا رحيما ركعتان سواك اهـ صريح
هذا ان السواك يعدل خمسا وسبعة وثلاثين ركعة وفي رواية
ركعة سواك تعدل سبعين ركعة ويلزم على كل منهما زيادة
فضله على فضل الجماعة مع انها فرض كفاية وعبارة البرماوي
استشكل بان صلاة الجماعة تعدل اربعا وعشرين درجة مع
انها فرض كفاية والسواك سنة واجيب باجوبة منها ان
السنة قد تفضل الفرض كما في اثر السلام ورده ومنها
ان هذا الخبر لا يقاوم خبر الجماعة في الصحة ومنها انه محمول
على ما اذا صلى جماعة بسواك وعلى صلاة منفردة بلا سواك
فهذه الصلاة افضل من تلك بخمس وثلاثين فتكون
تكبيرة للسواك عشرة عشرة والسواك والجماعة خمس
وعشرون واجيب ايضا بان الدرجات المترتبة على صلاة
الجماعة قد تقدل الواحدة منها كثيرا من الركعات بسواك
وكما يناكد اشار الى ان تفضيله انما هو بالمواضع الثلاث غير

مراد

مراد وكان الوجه استاط لفظ ثلاث لوضوء ولغسل
فلو استاك للوضوء المطلوب للغسل هل يستاك للغسل نظرا
الى حلب كل منهما او لا فقد يه من الاول اهـ قال ولو لا يسن الغسل
لمن ولغ فمن اغتسل قارن الغسلة الاولى وفاقا للمروذي وخلافا
لغيره كان عبد الحق حشى قال ابن شاهين اهـ اي محل
محل طلبه الذي هو الاكمل الذي لا يحتاج معه الى نية بعد
الشروع في غسل الكفين كالشفع والتسمية فلا يخالف قوله بعد
هذا وكلام الغزالي المذكور ليس كلام ابن الصلاح بالنظر
للاكمل والغزالي بالنظر لاصل السنة اهـ ع ش وقال شيخنا كلام ابن
الصلاح موافق حاصل في شرحه وكلام الغزالي موافق لما في مر
وعلى كلام مر يكون من السنن الداخلة تحت قول الشيخ له
وعلى كلام م ر يكون من السنن المتقدمة عليه الخارجة عنه
لعدم شمول الشيخ له وعلى هذا يكون الخلاف حقيقيا غير ممكن
الجمع اهـ والقراءة قرآن اي يستاك قبل الاستعاذة والقراءة
شاملة للبسملة ومثل القراءة كل ذكر قال ع ش وندب ذلك الذكر
الشامل للتسمية عند ها لعل امر وي بالشامل للسواك
يلزمه وظاهر لا يخص عنه الامتناع بذي التسمية له ويوجه
بانه حصل مانع مما هو عدم التاهل لكمال اللطف بها اي
لانه لا تاهل لذلك الا بالسواك شوبري ولنوم ليسن هذا
مكرر مع ما مر قال المراد هنا الارادة لنوم وهناك لعدم النوم
ولدخول منزله ولو لغيره وظ ولو خاليا وقيده مجر بغير
الخالي وفرق بينه وبين المسجد حيث سن السواك لدخوله
ولو خاليا بان ملائكة المسجد اشرف وفي جامع الصغير كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)